**قرار مجلس الوزراء**
**رقم (115) لسنة 2015 ميلادي**
**بشأن الموافقة على الاستمرار في دعم سلعة الدقيق**
**والإذن لصندوق موازنة الأسعار بالتعاقد**

**مجلس الوزراء ،**

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري ، وتعديلاته .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادي ، بشأن النشاط التجاري .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014 ميلادي ، بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2013 ميلادي ، في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (36) لسنة 2015 ميلادية ، بشأن إقالة رئيس حكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى قرار رئيس المؤتمر الوطني العام رقم (42) لسنة 2015 ميلادية ، بشأن تمديد مدة تكليف النائب الأول بمهام رئاسة مجلس الوزراء بحكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (70) لسنة 2015 ميلادي ، بشأن الموافقة على الاستمرار في دعم سلعة الدقيق والإذن لصندوق موازنة الأسعار بالتعاقد .
- وعلى كتاب وزير الاقتصاد رقم (5-1-2040) المؤرخ في 2015/6/10 ميلادي .
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (157) المؤرخ 2015/6/18 ميلادي .
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء خلال اجتماعه العشرين 2015 ميلادي .

**- قـــــرر -**

**مادة (1)**

يوافق على الاستمرار في دعم سلعة الدقيق ويؤذن لصندوق موازنة الأسعار بالتعاقد لتوريد سلعة الدقيق بما يغطي احتياجات المخابز خلال الثلاثة أشهر القادمة (7-8-9) بقيمة قدرها (259,170,000) مائتان وتسعة وخمسون مليونا ومائة وسبعون الف دينار .

**مادة (2)**

تتولى وزارة المالية تدبير المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

**مادة (3)**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

**مجلس الـــــوزراء**

صدر في : 27 رمضان / 1436 هجري
الموافق : 27 / 6 / 2015 ميلادي
(كهـ/ مصباح المرغني ••• □/ جميلة محمد)

حكومة الانقاذ الوطني